مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٣٦

الخميس، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر واسينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد البناي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/441 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٠ أصوات مؤيدة، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تُرحّب الولايات المتحدة بتأييد مجلس الأمن لتجديد نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة. وإذا أُريد أن يكون هناك أي فرصة لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان، فيجب علينا وقف تدفق الأسلحة المستخدمة في تأجيج النزاع وترويع المدنيين واتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن تقويض السلام.

ونشعر بخيبة الأمل لأن القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩) لم يحظَ بتأييد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن. قبل ثلاثة أشهر فقط، اتخذ المجلس القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، بدعم قوي من الاتحاد الأفريقي. ويؤسفنا اليوم أن امتناع ثلاث دول عن التصويت يظهر عدم الرغبة في وقف تدفق الأسلحة إلى أحد النزاعات الأهلية الأشد فتكاً في القارة. إن التدابير التي مُدد العمل بها في القرار ترمي إلى حماية المدنيين والحد من العنف في البلد الذي شهد فظائع يعجز عنها الوصف. وتريد الولايات المتحدة دعم الهيئات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تولي أدوار قيادية في حل المنازعات والنزاعات في القارة. ومع ذلك، فدعم هذا الدور الموسّع أمر يصعب تصوره إذا لم ترغب بلدان المنطقة في دعم التدابير التي تحفز الأطراف المتحاربة على اختيار السلام لا الحرب.

قبل عشرة أشهر، عندما اعتمد المجلس نظام الجزاءات الذي جددناه اليوم، أُبلغنا بأن من شأن الجزاءات الإضافية أن تُقوض عملية السلام (انظر S/PV.8310). كما أُبلغنا بأن الوقت غير مناسب لفرض حظر أسلحة لمنع تدفق الأسلحة إلى بلدٍ شهد ما يقدر بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ من الوفيات المتصلة بالنزاع في السنوات الخمس الماضية.

ومنذ تعزيز نظام الجزاءات وفرض حظر على الأسلحة، وقّعت الأطراف المتحاربة الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في

جمهورية جنوب السودان، وكان هناك التزام واسع النطاق بوقف إطلاق النار. ومع أن الولايات المتحدة ما زالت تشعر بالقلق إزاء التأخيرات في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام واستمرار العنف ضد المدنيين، فلا يمكننا أن ننكر تحقيق قدر من التقدم المبدئي نحو السلام مباشرة بعد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن الجزاءات قبل ١٠ أشهر مضت.

هناك بلا شك العديد من العوامل التي أسهمت في تطور الأحداث إلى جانب تعزيز نظام الجزاءات. ويشجعنا على الأقل أن الجهات الفاعلة الإقليمية قد اتخذت دوراً قيادياً لتشجيع ودعم السلام في جنوب السودان. ونعول على المنطقة لمواصلة الضغط على الأطراف لتنفيذ اتفاق السلام والتقيد بحظر الأمم المتحدة المفروض على توريد الأسلحة لمنع تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، التي من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار البلد والمنطقة.

ولا تزال الولايات المتحدة على استعداد للنظر في إدخال تعديلات على نظام الجزاءات، بما في ذلك تعزيزه بتدابير إضافية أو تعليق التدابير القائمة، في ضوء إحراز تقدم أو عدمه. ونشير إلى أنه يجوز للأطراف، بموجب نظام الجزاءات الحالي، أن تطلب الإعفاءات التي تمكنها من النجاح في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الختام، ستدعم الولايات المتحدة التدابير التي تساعد على حماية المدنيين في جنوب السودان ضد أعمال العنف المروعة التي أصبحت اعتيادية في حياتهم اليومية. وبالقيام بذلك، تدعم الولايات المتحدة شعب جنوب السودان وتطلعاته إلى الحرية والسلام والرخاء.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت جنوب أفريقيا عن التصويت على قرار اليوم ٢٤٧١ (٢٠١٩) في اعتقاد راسخ منها بأن الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في هذا الوقت لا تساعد العملية السياسية المعقدة الجارية.

وتواصل المنطقة، من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التأكيد على أن الجزاءات ليست مفيدة للعملية السياسية.

وتناشد جنوب أفريقيا المجلس أن تستجيب وتدعم جهود الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، اللذين ما برحا ينظران في مسألة عملية السلام في جنوب السودان. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أن الجزاءات ينبغي اعتبارها أداة لتشجيع التعاون المستمر وإحراز التقدم في العملية السياسية، وليست تدبيرا عقابيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستخدم كحافز لتحسين الاستقرار وتهيئة بيئة تفضي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي لدعم إحلال السلام الدائم والمستمر. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يحدد مسارا إيجابيا لمستقبل البلد. وقد شهدنا تقدما في هذا الصدد، مثل انخفاض وتيرة العنف السياسي ووضع تدابير لبناء الثقة بين الأطراف الموقعة، حتى وإن كان التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق بطيئا. وتشجع جنوب أفريقيا حكومة جنوب السودان والأطراف الأخرى على بذل كل ما في وسعها لتنفيذ الاتفاق المنشط.

عندما يتعلق الأمر بعملية سياسية متقلبة، ينبغي حمايتها وينبغي أن تكون بمنأى عن الضغوط الخارجية التي قد تؤدي إلى تفاقم الحالة. غير أن عملية صنع السلام لم تكن أبدا مهمة سهلة ولن تكون كذلك، لأنها عملية متعددة المستويات وليست خطية.

وأخيرا، وعلى غرار العديد من الوفود، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الحالة الإنسانية المتردية في جنوب السودان. وندعو جميع الأطراف إلى

مضاعفة جهودها بغية تحسين الحالة الإنسانية في البلد وحماية الضعفاء.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الجلسة بشأن تجديد نظام الجزاءات المعني بجنوب السودان. وقرر وفد بلدي الامتناع عن التصويت على القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، وذلك للأسباب التالية.

ففي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بعد عدة سنوات من النزاع، وقعت الأطراف المتحاربة في جنوب السودان على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد تسنى اتخاذ تلك الخطوة الهامة بفضل المشاركة المستمرة من جانب مختلف الجهات الفاعلة في جنوب السودان، وبخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال جهود الوساطة التي يبذلها رئيسا السودان وأوغندا.

وبعد انقضاء عدة أشهر منذ التوقيع على الاتفاق، لاحظت كوت ديفوار تحسنا في الحالة الأمنية العامة، وأن الأطراف الموقعة قد أبدت إلى حد كبير احترام لاتفاق وقف الأعمال العدائية. كما نرحب بالتزام الأطراف الموقعة على التنفيذ الشامل للاتفاق المنشط، الذي انضمت إليه بحرية.

وبينما تستمر العملية السياسية، تدعم كوت ديفوار التوصية التي قدمها الاتحاد الأفريقي التي يشجع فيها جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تضعف العملية السياسية، وبالتالي، تعرض المكاسب التي تحققت للخطر، مهما كانت بسيطة. والواقع أن دور المجلس ينبغي ألا يقتصر على استمرار فرض الجزاءات. كما ينبغي أن يكون قادرا على تقييم أوجه التقدم المحرز وتوجيه جهودنا لضمان التقدم الدينامي. والأصدقاء والأشقاء في جنوب السودان بحاجة إلى عملنا الموحد والبناء اليوم أكثر من أي وقت مضى، وتشجيعنا خلال سعيهم في الطريق الصعب لتحقيق السلام.

إننا جميعا نعلم أن الطريق لتحقيق السلام ليس طريقا طويلا ممهدا. فقد علمنا تاريخ كل الشعوب ذلك. ولذلك، فإننا نعتبر أنه من الضروري أن يقوم مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية وجميع الجهات الفاعلة المعنية بجنوب السودان بتقديم الدعم القيم له من أجل صون الزخم الإيجابي الذي شهدناه في الميدان وتعزيزه. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا وأن نبدي الصبر والحس السليم في الجمع بين الأطراف التي لا تزال مترددة في الانضمام إلى طريق السلام، ومن ثم مساعدة الأطراف في جنوب السودان على التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط، الذي يمثل السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام الدائم في جنوب السودان.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم يتمكن الوفد الروسي من تأييد القرار التقني ٢٤٧١ (٢٠١٩) الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة، الذي يمدد نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان بشكل لم يتغير. ونعارض التمديد التلقائي للجزاءات ونحث على اتخاذ قرارات بشأن الحالة على أرض الواقع في كل حالة من هذه الحالات. فالحالة في جنوب السودان تحقق استقرارا مطردا.

ونرحب بالاتفاق على تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية في جنوب السودان. ونعلم أن هناك عددا من الظروف الموضوعية التي حالت دون إبرامه بحلول ١٢ أيار/مايو، ولكن جزءا كبيرا من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الخرطوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قد نفذت. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الهياكل والآليات المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قد صيغت وبدأ تفعيلها. ويسرنا حدوث انخفاض كبير في مستوى العنف وعدد انتهاكات حقوق الإنسان منذ التوقيع على الاتفاق المنشط. وأعرب عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخليا عن استعدادهم للعودة إلى

أماكن إقامتهم الدائمة. ويجري تنفيذ تدابير بناء الثقة في الميدان ويعود الساسة المعارضون إلى العاصمة.

ولا نتفق مع الرأي القائل بأن التقدم الذي شهدناه في التسوية في جنوب السودان تم تعزيزه من خلال زيادة ضغط الجزاءات وفرض حظر على توريد الأسلحة في تموز/يوليه. فلم يكن للجزاءات دور في ذلك ولكن للوسطاء الإقليميين. وعلاوة على ذلك، ففي مرحلة معينة عمل حظر توريد الأسلحة على منع المنطقة من تقديم الدعم المرن للتسوية بمساعدة مبادراتها الأمنية الخاصة.

وأخيرا، مع الأخذ في الاعتبار أن جلسة اليوم هي آخر جلسة علنية للمجلس في قاعة المجلس لهذا الشهر، أود أن أشكر الرئاسة الإندونيسية للمجلس على ما أنجزته من عمل ممتاز وأتمنى للزملاء الكويتيين كل النجاح.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب بولندا باتخاذ القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان لمدة سنة أخرى. إلا أننا نأسف لعدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ونود أن نشكر الولايات المتحدة على كفاءتها في إجراء المفاوضات بشأن الوثيقة.

وبصفتنا رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، نؤيد القرار لأننا نعتقد أنه من المهم في هذه المرحلة الإبقاء على نظام الجزاءات. وعلى الرغم من أننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأطراف في جنوب السودان، لا نزال غير قادرين على القول إننا نشهد نتائج ملموسة لعملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الأساسية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومع ذلك، فإن ما يمكننا أن نراه هو حدوث انخفاض كبير في العنف في جميع أنحاء البلد، لا سيما العنف ضد المدنيين، الذي نعتقد أنه أثر مباشر للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

ومع ذلك، لا يزال جنوب السودان يعاني من أزمة كبيرة تتعلق بتوفير الحماية. فلا تزال ثقافة العنف منتشرة في سياق الإفلات من العقاب. ونشدد على الأهمية البالغة لتنفيذ نظام الجزاءات بفعالية، وعلى الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد الدول المجاورة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار حسن النية وتنفيذ الجزاءات. ونعتقد أن من مسؤولية المجلس أن يواصل القضاء على تدفق الأسلحة إلى إقليم جنوب السودان ومراقبتها، وبذلك يحد باطراد من العنف والوحشية ضد المدنيين الأبرياء. ولهذا السبب، وكما فعلنا في العام الماضي، صوتت بولندا تأييدا للقرار.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد حققت العملية السياسية من أجل السلام في جنوب السودان تقدما كبيرا منذ نهاية العام الماضي. وفي الوقت الحاضر، وبدعم مشترك من جانب الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وبلدان المنطقة، والمجتمع الدولي بأسره، تُظهر حكومة جنوب السودان والأحزاب السياسية الرئيسية عزما غير مسبوق، ونوايا حسنة في تنفيذ الاتفاق المنشط المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ونتيجة لذلك تحسنت الحالة الأمنية في جنوب السودان إلى حد كبير.

وينبغي لمجلس الأمن باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يبعث برسائل إيجابية، وأن يُعدل تدابيره المتصلة بجنوب السودان في الوقت المناسب، وأن يوفر الدعم الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية، والبلدان، وأن يشجع الطرفين في جنوب السودان على مواصلة مشاركتهما النشطة في العملية السياسية من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي.

وفي تموز/يوليه الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، الذي فرض بعض التدابير، بما في ذلك الحظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. وقد امتنعت الصين عن التصويت على ذلك القرار. وما برحت الصين لا تدعم حظر الأسلحة على جنوب السودان ولذلك امتنعت عن التصويت على القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي اعتمده المجلس للتو. وتأمل الصين أن يُجري المجلس تعديلات في الوقت المناسب على التدابير ذات الصلة في ضوء التغييرات على أرض الواقع في جنوب السودان، وأن يساعد الطرفين في جنوب السودان على تنفيذ الاتفاق المنشط وتعزيز الحوكمة وبناء القدرة الأمنية في جنوب السودان.

وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا أن أشكر الرئاسة الإندونيسية للمجلس على عملها الممتاز خلال شهر أيار/مايو

السيد بيكستين دو بويتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب بلجيكا بتمديد نظام الجزاءات، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة، وتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان. ولا يزال نظام الجزاءات جزءا من التدابير اللازمة للإسهام في تحقيق الاستقرار في جنوب السودان. ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزه الطرفان في عملية السلام. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به خلال ما قبل المرحلة الانتقالية الموسعة، بما في ذلك ما يتعلق بالأحكام الأمنية والحدود الداخلية. ويجب على الطرفين أن يواصلا العمل معا من أجل التوصل إلى حلول قائمة على توافق الآراء. إن رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة قبل الأوان قد تكون له آثار سلبية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ولا نريد تحمل هذه المسؤولية.

وأخيرا، نثني على العمل الذي قام به فريق الخبراء، الذي يوفر للمجلس مساهمة قيمة بشأن الحالة على أرض الواقع.

وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على العمل الذي قامت به الرئاسة الإندونيسية هذا الشهر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأبدأ من حيث انتهى زميلي ممثل بلجيكا وأشكركم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن بنجاح كبير خلال شهر أيار/مايو. إن قميصي الباتيكي جاهز للارتداء من أجل حفل الليلة.

وفي الشهر الماضي، أبقت ألمانيا الستائر مفتوحة طيلة رئاستها للمجلس خلال ذلك الشهر. ونحن نرى أن هناك قدرا من العرقلة. ويحدونا الأمل في أنه في ظل الرئاسة الكويتية، ستكون هناك مقاومة لنلك العرقلة.

وأتطرق إلى المسألة التي يتناولها هذا الاجتماع، فنرحب أولا بتمديد نظام الجزاءات في جنوب السودان. لقد استمعت بعناية شديدة إلى ما قاله أصدقاؤنا الأفريقيون وممثلا روسيا الصين فيما يتعلق بالحالة الراهنة، ولا بد لي أن أعترف بأنني لا أفهم منطقهم تماما. لقد تحسنت الحالة الأمنية. وفي مواجهة هذا التحسن، ما هي الآثار التي سيتمخض عنها رفع الجزاءات وشحن الأسلحة؟ وكما أشار صديقنا الجنوب أفريقي هناك عملية سياسية متقلبة. وفي هذا السياق، ماذا سيكون أثر شحن أسلحة إضافية؟ إننا نعلم أن الطرفين لم يتقيدا بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومنذ شهر (S/PV.8519)، أعربت عن شكوكي في أن تتم تلبية الموعد النهائي في منتصف أيار/مايو، ولم تتم تلبيته. لماذا إذن ينبغي إرسال أسلحة إضافية؟ أعتقد أن الشيء الوحيد الذي لا يحتاجه البلد هو الأسلحة الإضافية. وقد شهدنا أيضا انخفاضا في انتهاكات حقوق الإنسان. وربط زميلي البولندي ذلك بأن عددا أقل من الأسلحة متاح هناك.

وعلى الرغم من ذلك، نرى أن حالة حقوق الإنسان لا تزال صعبة جدا. فلا تزال مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على

أساس نوع الجنس قائمة. وأكون ممتنا جدا لو أمكن، خلال المناقشة القادمة بشأن هذا البند، تقديم إحاطة عن حالة حقوق الإنسان. وترى ألمانيا أن من الأفضل إنفاق الأموال التي يتم توفيرها من عدم شراء الأسلحة على تحسين نظام العدالة بحيث يتسنى تقديم مرتكبي الجرائم الجنسية إلى العدالة. وقد أشار سفير جنوب أفريقيا أيضا إلى الحالة الإنسانية المتردية. لماذا لا نجعل أولئك الذين يريدون شراء الأسلحة ينفقون الأموال على الموارد الإنسانية بدلا من ذلك؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل ألمانيا على إحاطته الإعلامية. لم تكن هناك عرقلة. لقد كان هذا تدبيرا تحوطيا.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): كما قال ممثل ألمانيا، إن الحالة تجري السيطرة عليها. فلماذا ينبغي إحداث تغيير الآن، بدلا من الانتظار إلى أن تزداد توطيدا؟

إن الجمهورية الدومينيكية صوتت لصالح القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). ونرى أنه ولئن كان من الصحيح أن هناك جو من الهدوء النسبي، مع انخفاض ملحوظ في حوادث العنف، وأن ثمة تقدم يتحقق في مجال بناء الثقة واستئناف الحوار السياسي، فلا يقل صحة عن ذلك أن عملية تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لا تزال تواجه تحديات كبيرة ستحدد نجاح الاتفاق في الأجلين المتوسط والطويل.

إن تحديد فترة ستة أشهر في ٣ أيار/مايو، في أديس أبابا من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية يفتح نافذة جديدة للطرفين لاتخاذ قرارات حاسمة واستكمال اثنتين من المهام الأساسية التي لم تنفذ بعد وهي: الإصلاح العسكري، وتسوية المسائل المتعلقة بالحدود الداخلية. لقد حان الوقت للتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع. ويحدونا الأمل في أن هذه الفترة من الهدوء ستعيد عملية المفاوضات السياسية إلى مسارها الصحيح، وأن الطرفين سوف يتحملان مسؤولياتهما وينبذا اتجاه التقاعس عن العمل الذي شهدناه خلال الأشهر الثمانية الماضية.

إن الاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان أمر خطير؛ ويمثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس تهديدا مستمرا، بمثل ما تشكله انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومن دواعي القلق أيضا وجود الجماعات المسلحة، والقيود المفروضة على المعلومات المتعلقة بالأسلحة، والانتهاكات المحتملة لتجميد الأصول، والانتهاكات التي ثبت حدوثها لحظر السفر.

ولتحسين الحالة الناجمة عن الأزمة، يجب على الطرفين التركيز على الحفاظ على وقف إطلاق النار والعمل معا من أجل تحقيق السلام الشامل والمستدام. ويجب علينا في المجلس تسخير الزخم الذي تحقق من أجل المضي قدما في هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

ومن الضروري إحراز تقدم ملموس لتحسين حياة المدنيين في جنوب السودان، وكثير منهم لا يزالون مشردين داخليا، والأمل ضئيل في عودتهم إلى مواطنهم الأصلية. وقد حان الوقت الآن. فالحالة حرجة وغير مقبولة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بإندونيسيا على رئاستها، وكذلك لكم، السيد الرئيس، وفريقكم على عملكم الكبير.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي يوسع نطاق الجزاءات المفروضة على جنوب السودان، البلد الذي ابتُلي واختُبر سكانه المدنيون بالعنف بشكل مأساوي. وتتشاطر فرنسا الرأي الذي أعربت عنه البلدان الأوروبية الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن. فنظام الجزاءات لا يزال أداة هامة بصفة خاصة، فهي تسهم في استقرار جنوب السودان. إنه أداة لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط

لتسوية النزاع في جنوب السودان، وحرمان طرفي النزاع من وسائل ارتكاب العنف.

إن انتشار الأسلحة في البلد يشكل وباء حقيقيا. وتدعو فرنسا سلطات جنوب السودان، وكذلك بلدان المنطقة، إلى تنفيذ حظر توريد الأسلحة بالكامل. ونشير أيضا إلى أن التطبيق الفعلي للجزاءات الفردية، يتطلب تعبئة وإشراك جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال فرنسا تشعر ببالغ القلق إزاء مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مستوى العنف الجنسي. ونحن نطالب بإنهاء جميع أشكال العنف وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وأخيرا، تود فرنسا أن تعرب عن الأمل في أن يستخدم مجلس الأمن الجزاءات بشكل منهجي لمعاقبة الذين يرتكبون العنف الجنسي وممارسة الضغط عليهم، لا سيما وأنها الآن معيار مستقل لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

وأود أن أختتم بياني بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

السيد البناي (الكويت): صوتت الكويت لصالح القرار الذي يمدد فيه مجلس الأمن نظام العقوبات المنشأ بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، في الوقت الذي كنا نأمل تبني القرار بالإجماع.

ونحث جنوب السودان على مواصلة تطبيق اتفاق السلام المنشط والإسراع في ذلك كما نحث الأطراف الموقعة على العمل سويا نحو إنجاح العملية ما قبل الإنتقالية، إنتهاء بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وندعو الأطراف غير الموقعة على الاتفاق إلى التوقيع عليه في أقرب فرصة.

كما نؤكد على ضرورة تطبيق جميع الدول لما في قرار اليوم بغض النظر عن اختلاف المواقف، حيث لا اختلاف على إلزامية القرار بموجب الميثاق. ونتمنى الوصول إلى الوقت الذي لا نجد فيه داع لتمديد نظام العقوبات الذي يمثل وسيلة نحو هدفنا جميعا وهو السلام المستدام في جنوب السودان.

ولا يفوتني، السيد الرئيس، أن أتقدم لكم ولفريق عملكم ولبلدكم الصديق بخالص التهنئة على إدارتكم الحكيمة والمميزة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

السيد هيكي (المملكة المتحدة): ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩) وبوصفنا عضوا في المجموعة الثلاثية، فإننا نقف بحزم في دعمنا للسلام في جنوب السودان ولصالح التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما من أجل الجهود المبذولة من جانب المنطقة بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بما يكفل أن يؤدي الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى مواصلة الحد من العنف. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به، ونحث الطرفين على العمل معا من أجل شعبهما.

ونحن في مجلس الأمن قد أوضحنا هذا الصباح لشعب جنوب السودان أننا ملتزمون بإنهاء معاناته. ولن يسمح المجلس لمن يسعون إلى تقويض السلام بالقيام بذلك مع الإفلات من العقاب، ولن نؤيد التدفق الحر للأسلحة إلى البلد في حين لا يزال السلام هشا.

ونشاطر خيبة أمل الآخرين في المجلس اليوم لأن بعض أعضاء المجلس لم يتمكنوا من تأييد تجديد الجزاءات والحظر المفروض على الأسلحة. إن السلام في جنوب السودان لا يزال هشا. وفي غيبة الهياكل الأساسية القضائية الكاملة توفر الجزاءات شكلا من أشكال المساءلة، كما تبعث رسالة بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أعمال العنف البشعة. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، فمع تمديد اتفاق السلام مؤخرا، يكون سماح المجلس بتدفق الأسلحة إلى البلد دون عوائق

في الوقت الحالي أمرا غير مسؤول بالتأكيد، ويذكي المزيد من العنف. وسوف يرسل إشارة مروعة إلى شعب جنوب السودان.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الناجحة التي تترأسون بها مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو.

ويجب علينا جميعا أن نتفق على أنه منذ العام الماضي بُذلت جهود نشطة لتحقيق السلام في جنوب السودان عن طريق الحوار والإرادة السياسية للأطراف المعنية، وفي المقام الأول، جهود الوساطة التي تبذلها أوغندا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، بل قداسة البابا فرانسيس.

وبالنظر إلى هذا الجهد، يرى وفد بلدي أن توسيع نطاق الحظر واتخاذ المزيد من الجزاءات ليست بالخطوات الصحيحة لحفز أولئك المعنيين على مواصلة جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام. ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت. وعلى الرغم من تأييدنا للجزاءات في بعض الجوانب، علينا أن نعرف متى نفرضها ومتى لا نفرضها. ومن الضروري أن نعطي الجهات السياسية المعنية في جنوب السودان الفرصة لمواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق السلام من خلال الوسائل السلمية والحوار.

وأخيرا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الحظر المفروض على الأسلحة يكون في كثير من الأحيان على حساب الحكومات، ويؤدي في نهاية المطاف إلى حالة تكون فيها الجماعات المسلحة أفضل تسليحا وتجهيزا من القوات الحكومية. ولدينا أمثلة ملموسة على ذلك. إننا جميعا نعرف ونفهم ذلك جيدا لأن الجماعات المسلحة تستورد الأسلحة بصورة غير قانونية، بينما نصب تركيزنا على مراقبة الحكومات. ولذلك فهي تُترك دون أسلحة، وتفوز الجماعات المسلحة – الإرهابيون. إن الحالة التي نشهدها واضحة، ونحن نعلم أن بعض الجماعات المسلحة أفضل تسليحا بكثير من الحكومات. ولذلك، يتعين علينا أن نولي اهتماما وثيقا لهذا النوع من الحالات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

تقر إندونيسيا بأن الطرفين في جنوب السودان يواصلان إحراز تقدم في تنفيذهما للاتفاق المنشط المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك التقيد بالوقف الدائم لإطلاق النار، وإعادة تشكيل مختلف المؤسسات الرئيسية وتدابير بناء الثقة الجارية. وفي الواقع، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك ما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية.

يدعو وفد بلدي جميع الأطراف في جنوب السودان إلى توجيه طاقاتها إلى ضمان إنجاز جميع المهام العالقة في الوقت المناسب، مع الاستفادة من تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية لمدة ستة أشهر. وينبغي أن يكون اعتزاز السكان المدنيين سببا كافيا لجميع الأطراف في جنوب السودان كي تُظهر العزم في نهاية المطاف. ونحن متمسكون باقتناعنا بأن الاتفاق المنشط هو الخيار الأفضل والوحيد أمام جنوب السودان في الوقت الراهن. وكما قلنا من قبل في هذه القاعة بالذات، لا توجد خطة بديلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد إندونيسيا تأييدا تاما المشاركة المستمرة والنشطة من جانب بلدان المنطقة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل دعم عملية السلام في جنوب السودان.

ويتمسك وفد بلدي برأي ثابت بشأن استخدام الجزاءات. فالجزاءات ينبغي ألا تستخدم إلا كوسيلة لدعم استراتيجية سياسية أوسع نطاقا؛ وينبغي ألا تكون الجزاءات غاية في حد ذاتها. ويجب أن تكون الجزاءات واضحة وشفافة وقابلة للقياس. ويجب تقييم تطبيقها بصورة دورية، بما في ذلك في ضوء الحالة في الميدان. ومن حيث المبدأ، نرى ضرورة أن نكون دائما واضحين

بشأن النقاط المرجعية الرئيسية التي يجب تحقيقها كي يسترشد بها المجلس في استعراض التدابير التي يفرضها.

وفي الواقع، فإن القرار كان سيكون أقوى لو تضمن التشجيع المناسب للأطراف في جنوب السودان على إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام. وبناء على ذلك، فقد استرشدنا بالتزامنا الثابت بدعم السلام والاستقرار في جنوب السودان في قرارنا بالتصويت مؤيدين للقرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). إننا نهتم بسلامة شعب جنوب السودان ورفاهه، وينبغي أن يكون ذلك محط اهتمام المجلس دائما. ويأمل وفد بلدي أن يتيح التمديد التقني الذي اعتمدناه للتو، المجال أمام الأطراف في جنوب السودان لإذكاء الثقة والعمل معا على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة بحكومة جنوب السودان وشعبها على مثابرتهما في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود أن أعرب عن تقديري الصادق باسم وفد إندونيسيا على كل ما أعرب عنه من دعم وكلمات طيبة. ولكن إندونيسيا ستواصل عملها حتى اليوم الأخير، وهو يوم غد. حينئذ سأبتسم وأشكر الرئيس الكويتي للمجلس وأشقاءنا الكويتيين. ولا يزال لدينا يوم آخر من العمل الشيق الذي يتعين القيام به.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.